

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٨٣

الجمعة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
اليمني (اليمن).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات
الواردة في الوثيقة A/70/722؟
تقرر ذلك.
البند ٣٣ من جدول الأعمال
دور الماس في تأجيل التراجع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تمشيا مع الممارسة
المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/70/722،
التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن ١٥ دولة
من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم
المتحدة وفقا لأحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من ميثاق
الأمم المتحدة،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن
لممثل أنغولا لعرض مشروع القرار A/70/L.40.
”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن
تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1601579 (A)



الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والتراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع التراعات وتسويتها“.

ويبين التقرير ومشروع القرار الذي سيعتمد اليوم التقدم الكبير والزخم الكبير الذي حققته هذه العملية الهامة خلال عام ٢٠١٥. ويتناول مشروع القرار ضرورة قطع الصلة بين الاتجار غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع التراعات وتسويتها. وتسهم عملية كيمبرلي إسهاما أساسيا في ذلك الصدد، وعليه، فإنها تستحق التأييد الكامل من قبل الجمعية العامة. ويسر أنغولا أن تبلغ أن عملية كيمبرلي ما تزال تضطلع بصورة فعالة بالولاية المسندة إليها من الجمعية العامة بهدف مكافحة دور الماس في تأجيج النزاع المسلح.

ويبين مشروع القرار العمل المنجز حتى الآن، وأعرب عن امتناني البالغ للدعم الذي حظيت به حتى الآن. وقد شاركت الدول التالية أسماؤها في تقديم مشروع القرار: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاغويا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بالتركية اليوم، مثلما فعلت في السنوات السابقة.

ويستند مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/70/L.40 على أساس القرار ١٣٦/٦٩ السابق والبيان الختامي الذي اعتمده جميع الأعضاء بتوافق الآراء في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي، الذي عقد في لواندا، أنغولا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويمثل مشروع القرار المعروض علينا نتائج المفاوضات والحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها خلال المشاورات غير الرسمية. وفيما يلي نورد النقاط ذات الصلة بمشروع القرار.

السيد كامبوس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية) بداية، أود أن أعرب عن امتنان أنغولا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للنظر في البند ٣٣ من جدول الأعمال ”دور الماس في تأجيج الصراع“. وإنه لمن دواعي الشرف العظيم بالنسبة لي أن أحاطب الجمعية العامة اليوم وأن أؤكد مجددا التزام بلدي بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ففي عام ٢٠٠٣ اتخذ المجتمع الدولي في كيمبرلي في جنوب أفريقيا إجراءات لكبح تجارة الماس الممول للتراعات بواسطة إنشاء نظام دولي فريد يجمع بين الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني. وقد أفضت تلك الإجراءات إلى إنشاء عملية كيمبرلي التي ما برحت أنغولا تؤيدها منذ إنشائها. وتعتبر عملية كيمبرلي نهجا فريدا لأصحاب المصلحة المتعددين، وتعمل فيه الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني معا على رصد ومراقبة تجارة الماس الخام، وأصبح الآن نموذجا للجهود الأخرى المبذولة لمكافحة التراعات القائمة على الموارد الطبيعية. وتدل عملية كيمبرلي على أنه حين تعمل الحكومات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فإنها تكفل أنه سيكون بوسع الاتجار المشروع بالماس أن يساعد البلدان على الحد من الفقر وتعزيز الشفافية والتنمية الاقتصادية ومكافحة التهريب وغسل الأموال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويصادف اليوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يصادف نهاية رئاسة أنغولا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ونحن سعداء بتسليم رئاسة هذا النظام لدولة الإمارات العربية المتحدة. وترحب أنغولا أيضا بتولي كمنولث أستراليا منصب نائب الرئيس لعام ٢٠١٦.

وعملا بالقرار ١٣٦/٦٩، أود أن أعرض على الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذ عملية كيمبرلي (A/70/596، المرفق). وبصفتي رئيس العملية للعام ٢٠١٥ أود أيضا أن أعرض مشروع القرار A/70/L.40 المعنون ”دور الماس في تأجيج

جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تمت الموافقة عليه من خلال الإجراءات الخطية المتخذة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وقد أحرزت عملية كيمبرلي تقدماً كبيراً في إنجاز ولايتها في غضون السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات. وفي ذلك الصدد، فإن الجهود التي تبذلها الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني ضرورية لاستمرار وتحسين آليات الرقابة الداخلية لجميع البلدان المشاركة، علاوة على تعزيز النظام نفسه لأجل القضاء على التدفق غير المشروع للماس الخام في السوق الدولية.

وفيما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، فقد مكنتنا الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود في لواندا من مواصلة العمل على تحسين القواعد والإجراءات بهدف التوصل إلى موقف توافقي بشأن هذه المسألة. وبعد، فقد انتخب الاجتماع العام، الإمارات العربية المتحدة لتولي منصب رئيس عملية كيمبرلي، وكمونولث أستراليا، لمنصب نائب العملية للفترة ٢٠١٦.

علاوة على ذلك، وبعد رفع الحظر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، فقد قامت مجموعة من فريق الرصد، ممثلة بعدة بلدان أعضاء بقيادة جمهورية أنغولا بزيارة استعراض إلى جمهورية كوت ديفوار. وقد كانت نتائج تلك الزيارة إيجابية، ومن ثم أتاحت للبلد استئناف صادرات الماس الخام. ومن الضروري التأكيد أيضاً أن بعثة الاستعراض التي جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي قام بها المشاركون والمراقبون في عملية كيمبرلي، بقيادة أنغولا، قد مكنت من استئناف صادرات الماس الخام من مناطق الامتثال بموجب قرار إداري اتخذ في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتمثل الخطوات المذكورة تواتراً هائلاً، وتبرهن على جوهر عملية كيمبرلي المتمثل في السماح بتسويق الماس المستغل بطريقة مشروعة وبرعاية الحكومات الشرعية، فضلاً عن منع إدخال الماس المستخرج من قبل المتمردين إلى السوق الدولية.

فهو يرحب بالمقترحات المتعلقة بوضع خطة دولية لإصدار شهادات المنشأ الخاصة بالماس الخام في إطار عملية كيمبرلي التي توفر أساساً جيداً للآلية الدولية لمراقبة الماس التي نتوخاها جميعاً. ويسلم مشروع القرار بأن الخطة الدولية المقترحة لإصدار الشهادات يمكن أن تساعد في ضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي تشتمل على فرض جزاءات على الاتجار بالماس الممول للصرعات. ويساعد مشروع القرار على زيادة شفافية ودقة الإحصاءات ذات الصلة. ويعزز المتطلبات الأساسية للمبيعات الإلكترونية عبر الحدود. ويعزز الشمول عن طريق توسيع نطاق مشاركة الحكومات والمنظمات الإقليمية وصناعة الماس والمجتمع المدني في عملية كيمبرلي.

وتعرب عملية كيمبرلي عن تقديرها لأرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، سوازيلند، الكونغو، المكسيك لاستقبالها زيارات استعراضية في عام ٢٠١٥. وترحب علاوة على ذلك بالتزام تلك البلدان بالسماح على نحو مستمر باستعراض وتحسين نظام إصدار الشهادات، وتدعو جميع المشاركين إلى دعوة واستقبال زيارات الاستعراض وفقاً لاستعراض الأقران في نظام عملية كيمبرلي.

وتعرب العملية عن تقديرها للقيام بزيارة استعراض إلى كوت ديفوار وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤). وتهيب بأصدقاء اتحاد نهر مانو أن يواصلوا تقديم الدعم إلى كوت ديفوار وليبيريا وغينيا وسيراليون لتمكينها من تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، فضلاً عن المشاركة المستمرة في التعاون الإقليمي وأنشطة إنفاذ القانون. وأخيراً، تحيط العملية علماً بالتدابير التي اتخذتها السلطات ولجنة المتابعة وفريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتسق تلك التدابير مع الإطار المرجعي للفريق بغية تنفيذ القرار الإداري بشأن استئناف صادرات الماس الخام من

نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ - أن يثني أولاً على جمهورية أنغولا على نجاحها في رئاسة عملية كيمبرلي، ويرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن وهي دلالة على الجهود المبذولة لأجل مواصلة تعزيز عملية كيمبرلي ومواجهة تحديات المستقبل.

وبصفته الفريق العامل المعني برصد التنفيذ في عملية كيمبرلي، فقد أسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في تعزيز تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ويشجع المشاركين على مواصلة التزامهم بتعزيز نظام التحقق من خلال زيارات استعراض الأقران التي تقوم بها عملية كيمبرلي، فضلاً عن الالتزام بتقديم التقارير الموضوعية السنوية. ويود الاتحاد أن يعرب على وجه الخصوص عن تقديره لأرمينيا والإمارات العربية المتحدة وسوازيلند والكونغو والمكسيك لاستضافتها لزيارات استعراض في عام ٢٠١٥، ولبرازيل، بنما، بيلاروس، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سيراليون، غانا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، الكاميرون، ليسوتو، موريشيوس، النرويج، على دعوتها لزيارات استعراض في عام ٢٠١٦. وينو الاتحاد الأوروبي بالقرار الإداري الذي اتخذته اللجنة بشأن استعراض الأقران الذي يدعو جميع المشاركين في عملية كيمبرلي لاستضافة زيارات الاستعراض كل ثلاث سنوات.

ونحن على إيمان راسخ بأن من شأن استخدام أدوات التنفيذ هذه بصورة متسقة أن يعزز قدرة عملية كيمبرلي على التصدي للالتجار غير المشروع بالماس الممول للصراعات. وندعو جميع المشاركين إلى تكثيف الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام المشاركين في العملية والمراقبين بالنظر في التوصيات ذات الصلة من تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بالمخاطر في سلسلة إمدادات الماس والمشاركة بشكل مباشر مع واضعي التقرير في سياق الجهود الجارية لزيادة تعزيز تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ.

ولعل الممثلون يعلمون أن عملية كيمبرلي لا تزال مفتوحة وذات طابع عالمي وغير تمييزي لجميع البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية الراغبة والقادرة على الوفاء بمتطلباتها. وفي ذلك الصدد، ما تزال البلدان تواصل الانضمام إلى عملية كيمبرلي. وقد تلقينا خلال العام الماضي طلبات انضمام مقدمة من موزامبيق وغابون وليختنشتاين. وعلاوة على ذلك، بذلت عملية كيمبرلي جهوداً محددة ترمي إلى استعادة إدماج جمهورية فنزويلا البوليفارية في العملية، والتي من المتوقع أن تستضيف بعثة استعراض في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وتتطلع العملية إلى تحقيق المشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن. تحقيقاً لتلك الغاية، فإنها تواصل الاتصال وتشجيع البلدان على الانضمام والاندماج في العملية.

وأخيراً، أود أن أشكر جميع الممثلين مرة أخرى على مشاركتهم في المناقشات وتأييد مشروع القرار، وأطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بالتقرير السنوي المتعلق بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، فضلاً عن اعتماد مشروع القرار المقترح. وأود أن أعرب أيضاً عن خالص الامتنان لجميع المشاركين، وخاصة رؤساء الأفرقة العاملة واللجان التابعة لعملية كيمبرلي، على الدعم الذي قدموه إلى أنغولا خلال رئاستها للعملية. وإنني على ثقة من أن الرئيس ونائب الرئيس القادمين سيحظيان بالدعم نفسه.

وتتطلع أنغولا إلى العمل مع الرئيس في عام ٢٠١٦، فضلاً عن جميع المشاركين والمراقبين في عملية كيمبرلي في تشجيع زيادة التعاون في إطار المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارينتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه - بصفتها مشاركا موحداً في

الأوروبي بالتزام العملية بتنفيذ إعلان واشنطن بشأن تحقيق التكامل بين التنمية وتعددين الماس الحرفي والصغير النطاق في عملية كيمبرلي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنجاح الذي حققته في السنوات الأخيرة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في مساعدة الحكومات في الاستجابة للحالات الجديدة من الصراع والعنف. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها عملية كيمبرلي في التطور والتكيف للصمود أمام التحديات المقبلة في سلسلة إمدادات الماس العالمي، وتوفير ضمان للمستهلكين بأن الماس غير مقترن بالعنف.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن إحدى السمات الفريدة لعملية كيمبرلي متجسدة في الهيكل الثلاثي. إن قطاع الصناعة والمجتمع المدني من العناصر الأساسية في عملية كيمبرلي، وساهما مساهمة كبيرة في إنشائها وعملياتها. وفي هذا الصدد، يحض الاتحاد الأوروبي جميع المشاركين والمراقبين على الاعتراف بالتنوع الكامل في الآراء ضمن عملية كيمبرلي، ومواصلة العمل معاً لزيادة تعزيز مصداقية النظام. ونعول بشكل خاص على إقامة علاقات عمل وثيقة مع جميع شركائنا في ائتلاف المجتمع المدني للتأكد من أن عملية كيمبرلي لا تزال أداة فعالة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، ورصد فعالية عملية كيمبرلي في مجتمعات تعددين الماس المحلية في جميع أنحاء العالم، وهي عملية لا تزال تتحدانا أن نبذل المزيد من الجهد وأن نفعل أفضل. وسنظل نعول على تلك العلاقة لضمان الإبقاء على العملية أداة فعالة في المستقبل.

يعرب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عن امتنانه لجمهورية أنغولا على قيادتها للعملية هذا العام. ونرحب الآن بالإمارات العربية المتحدة بوصفها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي ونعرب عن تقديرنا لبعدها بوصفها الرئيس لعام ٢٠١٦ لزيادة تعزيز تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ، وضمان تسخير التجارة في الماس الخام لصالح جميع الناس.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خطة عملها وخريطة طريقها لتعزيز نظام الرقابة الداخلية. وأحاط الاتحاد الأوروبي علماً بالخطوات التي اتخذتها لجنة المتابعة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي، بما يتواءم مع اختصاص الفريق، من أجل تنفيذ القرار الإداري المتعلق باستئناف صادرات الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى بالصيغة المأذون بها من خلال إجراء كتابي مؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بمواصلة تنفيذ القرار الإداري، وتشاطر أي معلومات وبيانات ذات صلة مع فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي، واستضافة بعثات ميدانية إلى مناطق إنتاج الماس في أقرب وقت ممكن ليتسنى للعملية التحقق من الحالة في الميدان بهدف الموافقة على المقترح من أجل تحديد المناطق التي يمكن استئناف تصدير الماس الخام منها.

علاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها مؤخرًا بلدان اتحاد نهر مانو، وهي كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون من أجل توليد زخم جديد لتعزيز التعاون الإقليمي امثالاً لنظام إصدار شهادات المنشأ، وهي مبادرة تم إبرازها في القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي رفع الحظر المفروض على تصدير الماس الخام من كوت ديفوار. ورحب الاجتماع العام باستمرار الدعم المقدم إلى بلدان اتحاد نهر مانو من قبل الفريق التقني التابع للفريق العامل المعني بالرصد ومجموعة "أصدقاء اتحاد نهر مانو"، ولا سيما الجهود الجارية من أجل إضفاء طابع رسمي على دور أمانة اتحاد نهر مانو وإشراك الشركاء المنفذين ومقدمي المساعدات التقنية الآخرين.

في عام ٢٠١٥، أظهر المجتمع الدولي تصميمه على العمل بشكل جماعي وبناء من خلال عملية كيمبرلي بوصفها أداة قيمة من أجل منع استخدام الماس لتأجيج نيران الصراعات، وفي نهاية المطاف المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد

من الحكومات، وقادة الصناعة ومثلي المجتمع المدني - إلى وضع خطة دولية فريدة تقتضي من الدول تنظيم إنتاج الماس والاتجار به من خلال نظام شهادات المنشأ الصارم الذي تطبقها الحكومات. إن المجتمع الدولي بقيامه بذلك، فقد تمكن من استبعاد الماس الملطخ بالدماء من الدخول في قنوات التجارة الدولية.

في السنوات القليلة الماضية، شهدنا العديد من الإنجازات. وتشمل هذه الوسائل تعزيز تنفيذ نظام استعراض الأقران، وتعزيز الشفافية ودقة القياسات الإحصائية، وزيادة مشاركة العديد من أصحاب المصالح في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وبفضل تضافر الالتزام العالمي بالاقتراع مع العمل العالمي، أصبح اليوم ٩٩ في المائة من جميع الماس الذي يباع غير مرتبط بالصراعات مما يكفل استخدام الإيرادات المحققة من الماس في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على النحو المناسب. وبالتالي، فإن عملية كيمبرلي تساهم بصورة مباشرة في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بما يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع الناس في كل مكان مع عدم ترك أي أحد متخلفاً عن ركب التنمية. إننا إذ ننتقل في سيرنا على طريق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهو طريق طويل، أثبت مرة أخرى إنجاز عملية كيمبرلي بأننا بوصفنا أسرة دولية، إذا ما نحينا خلافاتنا جانباً واتحدنا، يمكننا أن نحدث فرقاً وأن نكون قوة إيجابية في تحسين عالمنا.

إن إسرائيل بوصفها في طليعة البلدان المصدرة للماس في العالم وتستضيف ثالث أكبر مركز لتجارة الماس، كانت من أوائل البلدان التي نبّهت إلى تسخير الماس لتمويل الصراعات، ومن بين أوائل البلدان التي قامت بدور في إنشاء عملية كيمبرلي، وأول بلد يصدر شهادة منشأ عندما دخلت العملية حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. خلال رئاسة إسرائيل لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٠، بادرت إلى إنشاء الفريق العامل الفرعي المعني بتيسير التجارة وأشرفت على عملية انضمام أربع دول جديدة إلى العضوية.

نرحب بالالتزامات التي قطعتها الإمارات العربية المتحدة في رئاستها، ونود أن نشجع الدولة على زيادة العمل مع ائتلاف المجتمع المدني من أجل الاستمرار في تعزيز عملية كيمبرلي، بما في ذلك في مجالي التقييم والتعاون في إنفاذ القوانين. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل وثيق مع الإمارات العربية المتحدة لتوليد زخم وقوة جديدين في عملية كيمبرلي.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): شأن شأن الآخرين، أود أن أشكر أنغولا على القيادة المقتدرة في عام ٢٠١٥، وأتمنى لدولة الإمارات العربية المتحدة نجاحاً كبيراً في توليها الرئاسة هذا العام.

في كثير من الأحيان، نجتمع هنا في هذه القاعة لمناقشة التحديات الصعبة والفرص الضائعة. واليوم يسرني أن أقول إننا نجتمع هنا بوصفنا هيئة دولية استثنائية للاحتفال بإنجاز رائع. منذ عقود ما انفك عالم الجريمة المظلم في صناعة الماس يعمل في الخفاء. وفي الواقع إن الضوء الذهبي للماس، المتميز بوضوحه، أعمانا عن حقيقة مفادها أن هذا الماس يستخدم بلا رحمة كأداة من أدوات الحرب ويستخدم كشریان للحياة المالية لأمرء الحرب. بدون علم معظمنا، يستخدم الماس حالياً إيذاناً بإقامة علاقات تدوم مدى الحياة في كثير من الأحيان في ظل أشبع الظروف الإنسانية، تتميز بإزهاق العديد جدا من الأرواح.

من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنغولا ومن ليريا إلى سيراليون، فإن ما يسمى بالماس الملطخ بالدماء يمكن أمراء الحرب من اغتصاب السلطة من حكومات شرعية ويؤدي إلى الاسترقاق ووفاة أعداد كبيرة جدا من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وأخيراً، قبل ١٢ عاماً، أعلن العالم بصوت موحد وفي منتهى الوضوح، بل يمكن القول بأنه صوت واضح ووضوح الماس، أنه قد طُفح الكيل.

إن حجم الأعمال الوحشية والقسوة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالماس دفعا المجتمع الدولي - تحالف مؤلف

العام، وعلى ضمان وصول تقرير العملية (A/70/596، المرفق) إلى الجمعية العامة.

يلحق وفدي أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال، ليس فقط لأنه يسعى إلى حماية التجارة المشروعة في الماس، بل أيضا لأنه يرمز إلى تصميم أعضاء المجتمع الدولي على القيام بدورهم في هذا الصدد، فرادى وجماعات، لضمان بأن لا تجلب أبدا موارد مثل الماس الأسي والمعاناة للبشرية.

إن بوتسوانا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لعملية كيمبرلي، وبلدا يعتمد اعتمادا كبيرا على هذه الأحجار الكريمة، تولى أهمية كبرى لاستغلال الماس الخام والاتجار المشروع فيه. على مر السنين ما برح تنظيم تجارة الماس من خلال تلك العملية يمثل نجاحا وتحديات. وتتطلب العملية تقيد الأعضاء بمعايير عالية من أجل التمكن من التصديق على مشروعية شحنات الماس التي تدخل وتغادر أراضيها. يجب على الدول المشاركة أن تفي بالحد الأدنى من المتطلبات التي تشمل سن التشريعات وإنشاء المؤسسات الوطنية، فضلا عن التصدير والاستيراد والضوابط الداخلية، والالتزام بالشفافية وتبادل البيانات الإحصائية.

لتكملة جهود عملية كيمبرلي ورقابتها على الماس الخام، فإن مشروع القرار السنوي اليوم (A/70/L.40) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى، تمنع الصلات بين الاتجار غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة وفصم تلك الصلات. وتؤكد مجددا تلك القرارات العملية بوصفها أداة دولية لدعم تلك القضية وترحب بدورها المستمر في تنظيم تجارة الماس. لذلك يواصل وفدي تقديم الدعم لمبادئ وأهداف العملية وفي نظام إصدار شهادات المنشأ، وفي سعيها إلى إزالة الماس الخام غير المشروع من أسواق الماس المشروع، ومنع تلك المعاملات غير المشروعة من إذكاء نيران النزاعات المسلحة، والأنشطة غير المشروعة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

تؤكد إسرائيل بقوة مرة أخرى أهمية الطابع الثلاثي الأطراف لعملية كيمبرلي. ويجب أن يشارك المجتمع المدني مشاركة كاملة في العملية، لا سيما في رصد التنفيذ على أرض الواقع. كذلك يجب أن تعزز عملية كيمبرلي التعاون مع رابطات صناعة الماس والمنظمات الدولية وإدارات إنفاذ القانون.

جميع الجهات المعنية بتجني الفائدة من التبادل المفتوح للمعلومات والوصول إليها.

ومن الجدير بالذكر أن ملايين الأشخاص، من عمال المناجم الصغيرة ومشغلي المعدات الثقيلة، ومن شركات قطع الماس إلى تجار التجزئة، كلهم يعتمدون على تجارة الماس في كسب سبل عيشهم. إن الماس المستخرج بصورة مشروعة عندما تجري إدراته والاتجار به بشكل مسؤول، يمكن أن يكون عنصرا حافزا على تحسين مستوى معيشة الملايين من الناس وتسريع وتيرته. لذلك من واجبنا وواجب العاملين في مناجم الماس الذين يعتمدون على الماس في كسب سبل عيشهم أن نظهر للأمم التي حباها الله بالموارد الطبيعية بأنه يمكن أن يجل الازدهار محل الفقر. كذلك من واجبنا نحو الأجيال المقبلة بأن نكفل انتصار التعاون على الصراع.

سوف اختتم كلمتي بأن أتمنى لنا جميعا "مازيل وبراخا"، ويعني ذلك باللغة العبرية الحظ السعيد والبركة، كما يقال تقليديا في جميع صناعة الماس في جميع أنحاء العالم عند الاحتفال بإبرام صفقة ناجحة في تجارة الماس.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية السنوية وعلى منح وفدي فرصة الاشتراك في المناقشة فيها. في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي وامتنانه لحكومة جمهورية أنغولا على قيادتها المتسمة بالخبرة في ترؤسها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٥. ونشيد بأنغولا على قيادتها وعلى المشاركة على مدار

ووقف أزيز البنادق. ويجدون الأمل والحلم في أن نرى البلدان الخارجة من صراعات، تسخر الاستثمار في التنمية التي محورها الإنسان من أجل استدامة سبل العيش. لا يزال وفدي على ثقة بأنه من خلال الجهود المشتركة من قبيل مبادرة عملية كيمبرلي، سوف نواصل العمل لكي نكفل أكثر من أي وقت مضى، بأن يصبح الماس مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية الاقتصادية، لا عنصرا حفازا على الحروب الأهلية.

في الختام، ترحب بوتسوانا بتأييد عملية كيمبرلي لتولي دولة الإمارات العربية المتحدة الرئاسة لعام ٢٠١٦، واختيار كومونولث أستراليا لمنصب نائب الرئيس، وقد تم ذلك في الجلسة العامة التي انعقدت في أنغولا. ونهنئ بإخلاص الإمارات العربية المتحدة على تولى دورها الجديد وتعهدهم بتقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين لها في اضطلاعها بولايتها.

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): يود وفد دولة الإمارات أن يشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وفي هذه المناسبة نعرب عن بالغ الشكر والتقدير لدولة أنغولا، الرئيس السابق لعملية كيمبرلي على جهودها المتميزة في قيادة هذه العملية خلال فترة رئاستها. وقد أتاحت لنا فرصة العمل معها بصفة نائب الرئيس. كذلك نشكر وفد أنغولا لما قام به من جهود متميزة في تسهيل وتنسيق المشاورات بشأن القرار الذي اتخذناه اليوم، وقد أثمرت تلك المشاورات عن التوصل إلى نص جيد تمكنا من اعتماده بتوافق الآراء.

انضمت دولة الإمارات إلى توافق الآراء لقناعتها بأن هذا القرار يعتبر خطوة هامة تمثلت في إيجاد توافق شامل بين جميع أصحاب المصلحة في عملية كيمبرلي، وهو الأمر الذي سيسهم بصورة كبيرة في زيادة فعالية العملية ونجاحها. كذلك فإن القرار يؤكد مجددا عزم أصحاب المصلحة على تعزيز تنفيذ عملية كيمبرلي وتحقيق أهدافها. وتفخر دولة الإمارات باختيارها رسميا لمنصب رئيس نظام عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٦ والذي يعد دليلا على تقدير الأعضاء للجهود التي تبذلها دولة الإمارات من أجل تطبيق هذه العملية وثقتهم في قدرتها على القيادة والمساهمة الفعالة في متابعة تنفيذها على الصعيد الدولي.

إن بوتسوانا إذ تسترشد بمصالحها الوطنية الطويلة الأجل والرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تهدف إلى استخدام الوسائل الأخلاقية الكفيلة باستغلال رأس مالها الطبيعي، ما فتئت منذ اكتشاف الماس لأول توّمن بفكرة استخدامه في فعل الخير ولما فيه منفعة أبنا شعبها، وفي الوقت نفسه لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بصون وتعزيز سلامة صناعة الماس والحفاظ على ثروتها من الأجيال المقبلة. وكما قال الرئيس السابق لبوتسوانا، فيستوس موغاي قبل عقد من الزمن،

”بالنسبة لشعبنا في بوتسوانا، فإن كل قطعة ماس تُشترى تعني وضع طعام على موائدنا، وتعني مستويات معيشة أفضل ورعاية صحية أفضل، ومياه شرب آمنة، والمزيد من الطرق وأكثر من ذلك بكثير“.

وباختصار، بالنسبة لبوتسوانا، يُسخر الماس من أجل التنمية فقط. وهناك علاقة مباشرة بين الإيرادات المحققة من الماس وتوفير الطعام على الموائد، فضلا عن تعليم الشباب، لكون صناعة الماس تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إيرادات حكومة بوتسوانا. فمن خلال تلك الصناعة نعزز الآفاق المفتوحة أمامنا لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها مؤخرا خطة التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). بفضل ما لدينا من سجل ثابت وتقليد في الإدارة الرشيدة ورأس مال طبيعي، نواصل الاستفادة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع أسرة عملية كيمبرلي. وتماشيا مع مثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، نود أن نكرر تأييدنا القوي لعملية كيمبرلي وإيماننا بها، ونرجو إبقاء المسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لضمان الاستمرار في كبح وتصويب خطأ الذين ما زالوا يؤمنون باستخدام الماس في إلحاق الضرر بالبشرية.

واليوم فإن المجتمع الدولي، والقارة الأفريقية بشكل خاص، بفضل خطتها لعام ٢٠٦٣، حوّلت الاهتمام إلى ترسيخ الثقافة التي تركز على شمول الجميع، وعلى التنمية المستدامة،

(تكلم بالإنكليزية)

تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.40، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها“. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/70/L.40، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، سويسرا، فييت نام، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/70/L.40؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.40 (القرار ٢٥٢/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

كما نتقدم بالتهنئة إلى كمنولث أستراليا على انتخابها نائباً للرئيس، ونُعرب عن سعادتنا واعتزازنا بالعمل معها خلال هذا العام.

وبعد انتخابنا من قبل الزملاء المشاركين في هذا النظام، أصبحنا اليوم أول دولة عربية تحظى بشرف شغل هذا المنصب. وقد بدأت وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات في تطبيق نظام شهادة كيمبرلي عام ٢٠٠٣، لتصبح بذلك أول دولة عربية تعتمد هذا النظام، والذي شمل اتخاذ إجراءات ومبادرات بما فيها إصدار قانون اتحادي بخصوص مراقبة ورصد عمليات استيراد وتصدير ومرور الماس الخام. ومنذ ذلك الحين، شهد قطاع تجارة الألماس في إمارة دبي بدولة الإمارات، والذي يخضع لإشراف ”بورصة دبي للألماس“، نمواً بمعدلات متسارعة ليضع الإمارة ضمن قائمة المراكز الرائدة عالمياً في مجال تجارة الألماس الخام والمصقول.

ومن خلال منصبنا القادم كرئيس لمبادرة عملية كيمبرلي، فإننا نتطلع إلى مشاركة الأعضاء الآخرين خبراتنا الواسعة في هذه المبادرة، ولن ندخر جهداً في التعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات هذا القطاع والمجتمع المدني لطرح أفكار ومبادرات جديدة تُثري العملية وتعزز التعاون بين كافة الأطراف المعنية، وبما يؤدي إلى حماية تجارة الماس الشرعي من تدفق الماس الموجه للصراع إلى الأسواق، ويضمن للمستهلكين شراء ماس نظيف لا نزاع عليه. وتعتزم دولة الإمارات استضافة الأعضاء المشاركين في نظام عملية كيمبرلي من خلال اجتماعات وجلسات عامة تعقد في دبي خلال العام ٢٠١٦، ما يوفر لهم فرصة فريدة للتعرف عن قرب على البنية التحتية المتطورة ومجتمع تجارة السلع المتنامي الذي يُعدّ من أبرز دعائم نمو هذا القطاع في دولة الإمارات.

الرئيس بالنيابة: نبارك لدولة الإمارات رئاستها لعملية كيمبرلي خلال العام ٢٠١٦.